

## مؤتمر الجمعية السابع مؤتمر سياسات العمل و التنمية المستدامة مسقط - يوما الأحد و الاثنين ٩ - ١٠ مارس ٢٠١٤ م

عقدت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها السادس بتاريخ ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣ م تحت عنوان "التنمية المستدامة والإنصاف : بين التخطيط والواقع " وقد توصل المؤتمر الى الحاجة لصياغة رؤية استراتيجية جديدة للسلطنة تحقق التنمية المستدامة و اوصى المؤتمر بـ " اعداد دليل وطني للتنمية يمثل رؤية استراتيجية جديدة للسلطنة تتسم بالديناميكية لمواجهة التحديات المستجدة وضمان تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يكون محورها الأساس "عمان التي نريد " وأن يتم من خلاله تقييم الخطط الحالية وتحديد الخيارات المستقبلية بناءً على معايير ومؤشرات تنموية ذات أهداف محددة قابلة للقياس " .

تقدمت الجمعية الاقتصادية بمبادرة " الدليل الوطني للتنمية " الذي تضمن تصوراتها الأولية لمتطلبات التخطيط لبدائل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة حيث تشير دراسة الوثائق الخاصة بالرؤية المستقبلية عمان ٢٠٢٠ الى وجود خلط بين مفهوم الرؤية المستقبلية والأهداف الإستراتيجية والسياسات والبرامج ، وأنها لم تتضمن تسلسل منهجي بين هذه العناصر. كما أن الاجتهادات الحالية لإيجاد الحلول العاجلة لن يكون بوسعها اصلاح هيكلية الاقتصاد العماني بسبب ضعف منهجية إعداد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني والتي لم تتمكن من تحقيق أهم أهدافها ولن تتمكن من مواجهة تحديات المرحلة المقبلة وتوفير أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ ألف فرصة عمل للمواطنين الباحثين عن عمل وللذين سيدخلون سوق العمل لأول مرة خلال الفترة الممتدة من الان الى سنة ٢٠٢٠ م .

وبناء عليه حاولت الجمعية الاقتصادية العمانية قراءة واقع سوق العمل العماني واعدت ورقة ثانية بهدف استعراض تحديات سوق العمل و تأثير ذلك على تحقيق التنمية المستدامة ، وتكشف الورقة الى وجود تحديات كثيرة ومتشعبة تقتضي معالجتها بصورة ممنهجة ومدروسة قادرة ان تساهم في التحول من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد انتاجي وقادر على استيعاب التحديات المتعلقة بسوق العمل ، حيث نجد أن نمط التنمية والتخطيط الاقتصادي الذي كان من المفترض أن يبني اقتصاد حر ويعمل على فتح الاسواق ودعم استثمارات القطاع الخاص أدى في الواقع الى بناء اقتصاد يعتمد على عدد صغير من المستثمرين الكبار ذوي النفوذ في الاقتصاد والعلاقات الوطيدة مع متخذي القرار، وهو اقرب إلى ما يسميه الاقتصاديون بـ "crony capitalism" أو رأسمالية "المتنفذين" وعكست السياسات الحكومية هذا النهج و تم الاسترشاد بتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية المنسوبة في هذا الاتجاه وغابت الرؤى الوطنية والتنموية في توجيه الاقتصاد، وحل محلها مفهوم التنمية "كنمو " فما دام الناتج المحلي ينمو، فان التنمية في ازدهار، فلا داعي للالتفات الى العوامل التنموية الأخرى.

وقد نجم عن ذلك زيادة الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة محدودة المهارة ودفع بالاستثمار في المشروعات التي تتصف بعدم الكفاءة وكثيفة العمالة/ منخفضة الإنتاجية، ووضع الاقتصاد في حلقة مفرغة من الإنتاجية المنخفضة، المهارات المنخفضة، الأجور المنخفضة، ويحد من إمكانية تنويعه

وتطويره في اتجاه اقتصاد المعرفة، إضافة لذلك يفتح باب استقدام العمالة الوافدة وفي ضوء الأجور شديدة الانخفاض مقارنة مع أجور العمال المواطنين، و لا يبقى أي حافز لدى القطاع الخاص بتشغيل المواطنين و لا لدى المواطنين بالعمل في القطاع الخاص، إضافة لذلك يشكل نظام الكفالات نفسه مصدراً مهماً للربح يوفر دخل ريعي غير إنتاجي للكثير من المواطنين من "أصحاب الأعمال" ويقلل من رغبتهم في الانخراط بأي عمل إنتاجي، و أدت هذه العضلة الى اضطرابات بين صفوف العاملين والباحثين عن عمل من العمانيين وامتدت لاحقاً الى العمال الوافدين، وأدت الى إضعاف قدرة الدولة في التحكم واللجوء الى الحصول على ولاء المواطنين عبر توزيع الريع ومحاولة معالجة المشاكل الاقتصادية بحلول سياسية.

ونتيجة لتلك السياسات، مرت اسواق العمل في دول الخليج العربية حتى الان على ثلاثة مسارات متلاحقة في تكوينها بدأت من مرحلة تشوهات سوق العمل حيث تقل العمالة الوافدة فيها عن ٥٠ في المئة من اجمالي السكان ومن ثم مرحلة الخلل السكاني والتي يزيد فيها العمالة الوافدة عن ٥٠ في المئة من اجمالي السكان لتصل الى المرحلة ما قبل الاخيرة المتمثلة في الخلل الوجودي بزيادة نسبة العمالة الوافدة فيها عن ٧٠ في المئة من اجمالي سكان في بعض البلدان، ومن الملاحظ أنه مع مرور السنين فإن دول المنطقة تتلاحق في تلك المسارات والمراحل، وليس أمامنا سوى الانتظار لنرى ماذا ستكون المرحلة الرابعة والأخيرة من تلك المراحل في الدول التي وصلت لمرحلة الخلل الوجودي.

انطلاقاً من ذلك قررت الجمعية الاقتصادية العمانية تنظيم مؤتمرها السابع يومي الأحد والاثنين ٩ و ١٠ مارس ٢٠١٤م تحت عنوان " سياسات العمل والتنمية المستدامة " ويهدف في اطاره العام إلى بحث مجموعة من المحاور المتعلقة بالتشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني والإجابة على عدة تساؤلات منها في اطار الورقة الخاصة بسياسات سوق العمل وتحديات استدامة التنمية التي اعدتها الجمعية.

### أهداف المؤتمر

- تحليل مشكلة التشوهات الهيكلية في سوق العمل العماني وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة.
- مناقشة سياسات سوق العمل وقضية هيمنة الكفيل والتجارة المستترة وعلاقتها بزيادة تدفق العمالة الوافدة للسلطنة .
- تدارس الحلول العملية لقضايا سوق العمل في جوانب اقتصاد المعرفة واليات نقل العلم والمعرفة والتقنيات الحديثة .
- استعراض متطلبات نجاح ريادة الاعمال في التنمية الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف
- الاستفادة من تجارب الحوار الاجتماعي و العلاقة بين الحكومة وأصحاب العمل والنقابات العمالية
- التعرف على بعض التجارب العالمية المرتبطة بهجرة العمالة وسياسات العمل.

## المحاور الاولى للمؤتمر

## المحور الاول :- تحديات استدامة التنمية وسياسات سوق العمل العماني

١. الدولة الريعية وسوق العمل والخطاب التنموي
٢. اشكالية متلازمة التنمية وحجم العمالة الوافدة في دول الخليج  
(العلاقة بين نمط طلب الأنشطة الاقتصادية وهيكل الطلب على العمالة في سلطنة عمان)

## المحور الثاني :- اعادة الهيكلة وعلاج التشوهات سياسات العمل البديلة

٣. محددات اشكالية التخطيط ومحاولات الحلول
٤. نظام الكفالة ( العلاقة بين نظام الكفالة الحالي والتجارة المستترة)
٥. الاصلاح وإزالة القيود المفروضة على مرونة سوق العمل (ترك المجال للباحث عرض الواقع والإشكاليات والحلول المقترحة كما يراها .
٦. الإحلال الوظيفي من خلال تدوير رسوم استقدام العمالة الوافدة في القطاع الخاص.

## المحور الثالث :- توفير فرص العمل من خلال الريادية واقتصاد المعرفة

٧. الحلول العملية لقضايا سوق العمل في اقتصاد المعرفة وآليات نقل العلم والمعرفة والتقنيات الحديثة.
٨. ريادية الاعمال في التنمية الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف

## المحور الرابع :- تجارب وحالات عملية في سياسات العمل

٩. التجارب الدولية المرتبطة بهجرة العمالة وسياسات العمل
١٠. تجارب الحوار الاجتماعي والعلاقة بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال

## التوصيات : التطلع للمستقبل ونظرة الى الامام